في جلسة عقدها أمس بحضور عدد من الوزراء:

البرلمان يستمع إلى ردود الوزراء على الاستفسارات المقدمة من بعض أعضائه

وزير الأشغال يوضح أسباب توقف العمل بمشروع طريق مأرب ـ البيضاء وطريق ذمار ـ الحسينية

وزير الشباب يستعرض آلية سداد أقساط المحليات من موارد صندوق النشء وأبرز مشكلاتها

صنعاء / 14 أكتوبر / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة امس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي ، نائب رئيس المجلس إلى إيضاحات وردود عدد من الوزراء على الأسئلة والاستفسارات المقدمة من قبل بعض أعضاء البرلمان بشأن القضايا التي تقع في نطاق اختصاصات الوزراء المعنيين.

وفي هذه الجلسة تحدث المهندس عمر الكرشمي، وزير الأشغال العامة والطرق، الذي استهل حديثه بالرد على سؤال لأحد أعضاء المجلس بشأن أسباب توقف العمل في طريق مأرب ـ البيضاء رغم إن المخصصات المالية للمشروع تم اعتمادها ضمن الموازنة العامة للدولة.

وفي هذا السياق ذكر الوزير الكرشمي ، أن مشروع طريق مأرب ـ البيضاء بطول ١٢٥ كيلو مترا تم البدء بتنفيذه عام ١٩٩٦م على ثلاث مراحل، وقد أنجز الجزء الأكبر من أعمال هذا المشروع الحيوي، حيث جرى إنجاز نحو٩٦ كيلو مترا من أعمال الشق وطبقات الأساس المساعد وكذا سفلتة مسافة ٤٥ كيلو مترا، وتبقى نحو ٢٩ كيلو متراً من مسافة المشروع للمرحلة الأولى.

وأوضح الوزير، إن المرحلة الثانية من مشروع الطريق يبلغ طولها ٥٠ كيلو مترا وتم شق ٢٠ كيلو مترا منها فيما بلغ طول الجزء المسفلت ١٥ كيلو متراً وتبقى نحو ٣٠ كيلو متراً..

وقال: " ومن خلال ما تم إنجازه فان الوزارة قد قطعت شوطاً كبيراً في تنفيذ المشروع ولكن نتيجة لضآلة الاعتماد المرصود في موازنة الدولة كان هناك بطء في العمل ولذلك تم اتخاذ قرار من الوزارة بالتنسيق مع وجهاء المنطقة بحصر وتصفية هذا المشروع واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الإعتماد الكافي لتنفيذه عبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي ضمن برامج التمويل الخارجي"، مؤكدا أنه يجري حالياً متابعة استكمال الإجراءات المطلوبة لتحديد التمويل والذي بموجبة ستقوم الوزارة بدورها في إنزال المشروع بمناقصة عامة.

وفي معرض رده على سؤال آخر لأحد أعضاء المجلس بشأن أضرار السيول في مشروع طريق جحانة ـ مأرب، أفاد وزير الأشغال أن هذا المشروع يعتبر من الطرق الإستراتيجية التي ستوفر خط إضافي لربط العاصمة صنعاء بمحافظة مأرب إضافة إلى خدمة المناطق التي يمر بها مسار المشروع، موضحا أن الوزارة باشرت بحصر الأضرار التي حدثت في بعض مقاطع المشروع نتيجة للسيول، حيث تم البدء بمعالجة المقاطع المتضررة وأنجز الجزء الأكبر منها.

ورداً على سؤال مقدم من أحد أعضاء المجلس بشأن توقف العمل في مشروع طريق ذمار ـ الحسينية،قال الوزير: " تنفيذ المشروع منذ بدايته كان بطيئا ولا يسير وفق برنامج التنفيذ المقدم من المقاول وعمده استشاري المشروع، لذلك استدعت الوزارة المقاول مرات عديدة وحثته على تسريع وتيرة التنفيذ، كما عملت الوزارة و بالتعاون مع استشاري المشروع على دراسة مشاكل التأخير التي يعاني منها المقاول، ونحن الآن بصدد وضع حلول تساعد على العودة للتنفيذ حيث يتوقع استئناف العمل في هذا المشروع خلال الأيام القريبة القادمة".

وبشأن مصير الخمسين مليون دولار وهو القرض الذي وافق عليه مجلس النواب لتمويل هذا المشروع أوضح الوزير أن الجهة الممولة قامت بتخفيض قيمة القرض إلى ٣٣ مليون دولار فقط والذي يعادل نسبة مساهمة الصندوق العربي التي تقدر بمبلغ ٥ر ٨٨ بالمائة من قيمة العطاء الذي تقدم به المقاول في حينه والبالغ قيمته حوالي ٣٨مليون دولار .

وحول تمكين الشركة المقاولة من المخططات الخاصة بالمناطق الجبلية في المشروع، أفاد وزير الأشغال: " أن تصاميم المشروع تم إعدادها منذ فترة طويلة من قبل الشركة وبسبب ذلك فان كثيراً من المراجع المساحية قد اختفت بفعل عوامل عديدة ولذلك قامت الوزارة بتكليف المقاول تحديث هذه المراجع والعلامات المساحية لأكثر من ١٢٦كيلومتر إلا أن المقاول اعتذر مؤخرا لبقية المساحة، ولذلك قامت الوزارة تكليف المؤسسة العامة للطرق والجسور بتحديث بقية النقاط ".

وبشأن المدة المحددة المتبقية من الاتفاقية الموقعة مع المقاول ، بين الأخ الوزير أنها تنتهي بموجب العقد في ١٥يوليو القادم فيما تدرس الوزارة طلب المقاول بتمديد فترة التنفيذ، أما المدة المتبقية من نفاذ الاتفاقية الموقعة مع الجهة الممولة فإنها تنتهي في ١٢مارس ٢٠١٠م.

من جانب آخر وفي قطاع الشباب والرياضة، رد الوزير حمود عباد، على سؤال لأحد أعضاء المجلس حول الإيرادات المحققة للوحدات الإدارية من نسبة ثلاثين بالمائة من موارد صندوق رعاية النشء للأعوام من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٦م وهل تم توريد تلك الإيرادات للوحدات الإدارية بموجب الفقرة "ب" من المادة (١٢٣) من قانون السلطة المحلية ، حيث أشار وزير الشباب والرياضة في رده، إلى أن هناك عدم انتظام في سداد أقساط السلطة المحلية من موارد صندوق رعاية النشء.وبين إن السبب يعود إلى عدم التزام المحافظات والسلطات المحلية بتقديم التقارير المالية التي توضح أوجه استخدام المبالغ التي تم تحويلها إليهم منذ بداية تنفيذ القانون ووفقا للمحضر المشترك والموقع بين الوزارتين وتحديد ما هي المشاريع التي تم تنفيذها والمشاريع الجارية وما هي تكلفة كل مشروع والمقاول المنفذ وموقع المشروع والمستفيدين من المشروع وهل المشروع يخدم قطاع الشباب والرياضة.. وذلك وفقا لقانون السلطة المحلية الذي حدد نسبة الثلاثين بالمائة من موارد الصندوق في مجال الأهداف التي أنشئت من اجلها الصناديق.

وأفاد عباد أن ما تم الحصول عليه عبارة عن معلومات شحيحة وضبابية وغير واضحة ، وقال: "هناك عدة عوامل أثرت على موارد الصندوق فعجز عن سداد أقساط السلطة المحلية ومنها ثبات موارد الصندوق عند مبلغ خمسة ريالات على علبة السجائر وكيس الاسمنت في ظل التضخم الذي يشهده الريال وزيادة الأسعار وكذا زيادة الدعم للهيئات الشبابية والرياضية التي يدعمها الصندوق وترتب على ذلك زيادة الأعباء المالية لمواجهة تشغيل أنشطة هذه الهيئات وكذا وجود مصروفات طارئة ومستجدة وضرورية أثرت على موارد الصندوق خلال الفترة من ٢٠٠٣م حتى ٢٠٠٦م".

وأضاف : " كما إن العمل بقرار مجلس الوزراء بشأن منح المقاولين فوارق أسعار بنسبة ١٢ بالمائة إلى ١٥ بالمائة للمشاريع الجاري تنفيذها بعد تاريخ ١٥ يوليو ٢٠٠٥م ، ترتب عليه زيادة الأعباء المالية على الصندوق عند احتساب فوارق الأسعار والقيام بتنفيذ عدد من المشاريع مركزيا، وكان من المفترض أن يتم تنفيذها عبر السلطة المحلية والإنفاق في مجال الصيانة والترميم والتأثيث على المنشآت والذي كان من المفترض أن تواجه من دعم السلطة المحلية وذلك تنفيذا لقرارات مجلس الوزراء".

وبين وزير الشباب والرياضة أسباباً أخرى ومنها عدم التزام الإدارة المحلية بتقديم الموازنة التقديرية المفصلة التي توضح ما هي المشاريع المفترض أن تنفذ من نسبة الثلاثين بالمائة من موارد الصندوق عند إعداد الموازنة حيث يتم الاكتفاء بوضع رقم دعم السلطة المحلية مع تحديد أوجه استخدامه.

وأكد الوزير عباد، أنه مازالت هناك عدداً من المشاريع ذات طابع محلي وترد مطالبات لتنفيذها مركزيا ويبلغ عددها نحو٣٥ مشروعا، حيث تم التواصل مع المحافظات لرفع تقرير عن أوجه الاستخدام للمبالغ الموردة من نسبة الثلاثين بالمائة من موارد الصندوق لحساب السلطة المحلية .

خلال اللقاء التشاوري بين الحكومة اليمنية والمانحين

رئيس الوزراء يثمن دور ومساهمة المانحين لدعم مسيرة التنمية في اليمن

الأرحبي يوضح أن المخصصات المنجزة من تعهدات المانحين التمويلية بلغت 32 %

العويشق يجدد دعم دول الخليج لجهود الحكومة في تنفيذ مقررات الخطة الثالثة للتنمية

اللقاء التشاوري يقيم مستوى انجاز المخصصات التمويلية لتعهدات المانحين

صنعاء / سبأ:

أكد الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء ان الحكومة مازالت أمام تحديات كبيرة لتهيئة موارد إضافية لمتطلبات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ / ٢٠١٠م، موضحا إن تعهدات المانحين في مؤتمر لندن والبالغة نحو خمسة مليارات دولار ساهمت في تغطية جزء من فجوة الإنفاق الاستثماري الكلي للخطة والبالغ كلفته الاجمالية حوالي ٢٥ مليار دولار.

وثمن رئيس الوزراء في الكلمة التي ألقاها في لقاء المتابعة التشاوري الأول بين الحكومة اليمنية وشركائها في التنمية المنعقد أمس بصنعاء ثمن عالياً الجهود المخلصة للدول والمؤسسات المانحة في دعمها لبلادنا في مسيرتها التنموية.. مشيرا إلى انه ورغم التطورات التنموية التي تحققت لليمن خلال الفترة الماضية إلا أنه لازال هناك الكثير من التحديات والإشكاليات ذات الطابع الهيكلي تعترض التنمية في اليمن.

وقال مجور:" ولمواجهة تلك التحديات فإن الحكومة تعمل جاهدة مع شركاء التنمية لتحقيق أهداف التنمية الألفية بحلول العام ٢٠١٥م وفق رؤية إستراتيجية تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة وبرنامجها الاستثماري وكذا أجندة الإصلاحات الوطنية الشاملة".

ونوه الدكتور مجور بالدور الذي أسهم به مؤتمر المانحين المنعقد في لندن منتصف شهر نوفمبر من العام الماضي في تأسيس شراكة تنموية حقيقية مع مجتمع المانحين لدعم جهود التنمية والتغلب على التحديات التي تواجهها.. لافتا إلى أهمية الإسراع في استكمال المخصصات للمشاريع والتوقيع على الاتفاقيات والمضي قدما في تنفيذ المشاريع وإتاحة المخصصات المالية لتتمكن الحكومة اليمنية من تنفيذ البرنامج الاستثماري وتحقيق أهداف الخطة موضحا أن ما تم تخصيصه حتى الآن من إجمالي التعهدات بلغ حوالي ٦٦ بالمائة.

واستعرض رئيس الوزراء جملة النجاح المشهود في معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يقودها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بما في ذلك تعميق النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية وحماية حقوق الإنسان وتمكين المرأة وتعزيز اللامركزية وتوسيع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وتجذير الممارسة الديمقراطية في سلوك ووجدان الشعب اليمني.. وكذا تطوير وتقوية العلاقات مع المجتمع الدولي.

وثمن الدكتور مجور المشاركة الفاعلة التي تضطلع بها الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في دعم مسيرة التنمية في اليمن، مشيرا بالدور الرائد للأشقاء في مجلس التعاون في تعزيز مسار التكامل والاندماج بين اليمن ودول المجلس، مؤكدا إن اليمن ودول المجلس يمثلان نسيجا اجتماعيا واحد وتجمعهما قواسم مشتركة ومصير واحد.

من جانبه أكد نائب رئيس الوزراء المشاركون في اللقاء على مستوي التقدم في تخصيص تعهدات المانحين.. الأرحبي على أهمية انعقاد الاجتماع التشاوري الأول بين الحكومة اليمنية ومجتمع المانحين لتقييم مستوى التقدم في تخصيص تعهدات مؤتمر لندن للمانحين.. مشيرا إلى أن انعقاد الاجتماع يأتي في اطار المتابعة والتنفيذ للقرار الذي اتخذ خلال مؤتمر لندن للمانحين بعقد لقاءات تشاوريه منتظمة للمانحين بهدف رصد التقدم الذي تم إحرازه لتنفيذ تعهدات دول مجلس التعاون والدول المانحة التقليدية الأخرى والتي عكست نتائجه وحجم التعهدات المالية التي أعلنت أثناء مؤتمر لندن لدعم جهود اليمن لتحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر وتحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال تمويل الفجوة التمويلية في البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

واستعرض الارحبي أهم المؤشرات لسير تخصيصات التعهدات للمانحين منذ انعقاد مؤتمر لندن وحتى يونيو الجاري، مبينا أن اجمالي تعهدات المانحين خلال الفترة المذكورة بلغت ٥ مليارات و٦٦ مليون دولار، حيث أضيفت تعهدات جديدة لعدد من الدول المانحة.

وقال " توزعت تلك التعهدات بين هبات بمبلغ "٣١٤١" مليون دولار وقروض بمبلغ "١٩٢٥" مليون دولار وتغطي حوالي ٩٢ بالمائة من الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري ٢٠٠٧م ٢٠١٠م".

كما اطلع الوزير الارحبي المشاركون في اللقاء على مستوي التقدم في تخصيص تعهدات المانحين.. موضحا في هذا الصدد انه تم تخصيص ٥ر٥٦بالمائة فيما بلغت نسبة المبالغ التي تم التوقيع عليها في شكل اتفاقيات حوالي ٨ر٨ بالمائة، وهي نسبة ضئيلة تستدعي التسريع بالتوقيع على الاتفاقيات لتمكين الحكومة اليمنية من تنفيذ مقررات خطة الخمسية الثالثة.

وأشار نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية إلى أن التخصيصات المنجزة من اجمالي تعهدات دول مجلس التعاون الخليجي التي تمثل ما يقدر (٤ر٤٥)بالمائة من إجمالي تعهدات مؤتمر لندن بلغت " ٣٢بالمائة " حيث تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة التخصيصات بمستوي انجاز بلغ "٦٩" المائة من إجمالي تعهداتها البالغة مليار دولار .فيما تم تخصيص " ٧٨بالمائة" من اجمالي التعهدات المقدمة من الدول المانحة التقليدية الثنائية و"٩٠ بالمائة "من اجمالي تعهدات المؤسسات التمويلية، منوها بأن التخصيصات الحالية على مستوى القطاعات مقارنة بحجم الفجوة التمويلية للإنفاق الاستثماري خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، بلغت "٥ر٥٨بالمائة " لقطاع التنمية البشرية وشبكة الأمان الاجتماعي وحاز قطاع البنية التحتية على (٤ر٤٣ بالمائة)، والقطاعات الإنتاجية على (٤ر١٢بالمائة)، وقطاع الإصلاحات المؤسسية والحكم الجيد على (٣ر٧٧بالمائة)، وتحدث في اللقاء رئيس الدائرة الاقتصادية بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي عبد العزيز العويشق حيث جدد من جانبه دعم دول مجلس التعاون الخليجي لجهود الحكومة اليمنية الهادفة إلى تنفيذ مقررات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة ٢٠٠٦م -٢٠١٠م.. مشيرا إلى أن الخطة الخمسية الثالثة والبرنامج الاستثماري التابع لها يعدان وثيقتين تستحقان الإشادة لأنهما نجحتا والى حد كبير في تحديد أولويات الاحتياجات الاستثمارية بصورة متجانسة مع الإطار الاقتصادي العام والسياسية الاقتصادية الكلية .

هذا وتخلل فعاليات اللقاء عرض قدمه المهندس عبدالله الشاطر وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع لما تضمنه تقرير مستوي التقدم في تخصيص تعهدات المانحين والمقدم من الحكومة الى مجتمع المانحين والذي تضمن بيانا بمستوي انجاز التخصيصات التمويلية لتعهدات المانحين.

حيث أشار التقرير الى انجاز ما يقدر بـ ٥٩بالمائة من التخصيصات المالية لتعهدات المانحين المعلنة في مؤتمر لندن، فيما بلغت نسبة المبالغ التي تم تخصيصها لتمويل المشاريع ذات الفجوة التمويلية "٣ر٤٤" بالمائة تغطي حوالي ٨ر٩١بالمائة من فجوة الإنفاق البالغة ٥ر٥ مليار دولار.. إلى ذلك قدم عدد من المشاركين في اللقاء من ممثلي الدول والجهات المانحة مداخلات متفرقة تمحورت حول رؤيتهم التقييمية لمستوى التقدم في تخصيص التعهدات التمويلية، قبل أن يستعرض المهندس هشام شرف عبدالله وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع التعاون الدولي التوصيات الختامية للقاء والتي اقر المشاركون إرجاء اقرارها إلى وقت لاحق لاستكمال

يقع على مساحة 357ألف متر مربع وكلفتة 250مليون دولار

استكمال إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والمخطط الهيكلي لمشروع مدينة الصالح الطبية

المشروع يأتي في إطار الترجمة العملية والجادة لتعهدات البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية

صنعاء/سبأ:

دشنت شركة " الام .بي .بي .جي " الاستشارية الدولية المرحلة الأولى من الخطوات العملية المتعلقة بتنفيذ مشروع " مدينة الصالح الطبية "باستكمال إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والمخطط الهيكلي للصرح الطبي الذي سيمثل نقلة نوعية في مستوى ونوعية الخدمات الطبية والصحية المقدمة في اليمن.

وقال المهندس جمال السودي ممثل شركة " الام .بي .بي .جي " الاستشارية الذي أكد أن الشركة بصدد استكمال المراحل النهائية من إعداد دراسة الجدوى الخاصة بمشروع انشاء مدينة الصالح الطبية.. مشيرا إلى أن المخطط الهيكلي للمدينة الطبية ومرفقاتها لايزال قيد الدراسة لاجراء التوسعات اللازمة في مساحة المدينة ومرفقاتها الصحية والخدمية عقب صدور توجيهات فخامة رئيس الجمهورية مؤخراً بتوسيع النطاق المكاني لموقع المدينة الطبية التي سيتم انشاؤها في المنطقة الشرقية من العاصمة صنعاء (منطقة نقم – شارع خولان) وعلى امتداد مساحة تقدر بـ«٥٣٧» الف متر مربع.

وأوضح أن مكونات مدينة الصالح الطبية التي تصل كلفتها التقريبية إلى ما يقدر بـ (٢٢٠-٢٥٠) مليون دولار تشمل طاقة استيعابية تصل إلى الف سرير وعيادات خارجية ومراكز تشخيصية، ومركزين للبحث والتطوير والدراسات والأبحاث، إضافة إلى مرافق سكنية مكتملة الخدمات مخصصة للكادر الطبي للمدينة، ومركزا لتدريب المهندسين على صيانة مرافقات المدينة فيما تتضمن المرافق والملحقات الطبية والتشخيصية مختبرا طبيا حديثا ومركزا لتفتيت الحصى ومركزا للإسعاف.

وأضاف أن هناك مراكز متخصصة لعلاج الأمراض المستعصية كأمراض القلب والسرطان وقسما خاصا بعلاج الإمراض النفسية والعصبية وأقسام متخصصة لعلاج الأطفال والنساء بما في ذلك خدمات التوليد وعلاج الأمراض النسائية إضافة إلى مراكز متخصصة في أنواع الجراحات كجراحة العظام والعمود الفقري ومركزا لعلاج امراض العيون وإجراء العمليات المعقدة باستخدام أشعة الليزر وكذا أقسام متخصصة في علاج امراض الكلى ومركزا للعلاج بالمنظار وأقسام متخصصة في علاج امراض الأنف والحنجرة والأسنان ومركزا خاصا للتغذية والإسعاف ومركزا لإدارة النفايات ".

أما المرفقات الخارجية فتشمل عيادات تخصصية وصيدليات ستقدم خدماتها لمرتادي المدينة الطبية على مدار الساعة إضافة إلى مرافق خدمية كالمطابخ ووحدات التعقيم ".

كما أن مرفقات مدينة الصالح الطبية ستحوي في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ المنشآت الطبية في اليمن مهبطا خاصا للطائرات، كما سيتميز التصميم الإنشائي للمدينة ومرفقاتها بطابع من الجاذبية والأناقة المعمارية فيما سيتم تزويد المدينة بأحدث التجهيزات والتقنيات الطبية المتداولة في اكبر المدن الطبية في العالم.

ستقدم مدينة الصالح الطبية خدمات طبية لا تقدم عادة في المنشآت الطبية القائمة في اليمن.. ويشير المهندس السودي في هذا الصدد إلى أنه سيتم التركيز في الخدمات الطبية المقدمة من قبل المدينة الطبية على الجودة وبحيث تكون مدينة الصالح الطبية المركز التحويلي للقطاع الطبي والصحي في البلاد، منوها إلى أن المدينة ستقدم خدماتها وفق رؤية غير ربحية تتوائم والأهداف الإنسانية التي توخاها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية من خلال رعايته الشخصية لإقامة هذا الصرح الطبي الاستراتيجي الذي سيقدم خيارات غير مكلفة ستخفف والى حد كبير من ظاهرة التوجه المكثف للعلاج في الخارج، بتكاليفه الباهظة إلى جانب تقديم خدمات طبية خاصة ومميزة للقادرين على الدفع.

وبحسب الشركة الاستشارية المنفذة لدراسة الجدوى فإن مدينة الصالح الطبية ستتمكن من خلال خدماتها الطبية المتميزة والنوعية من التحول إلى مركز جذب واستقطاب للمرضى من داخل اليمن والدول المجاورة كما ستثمر الإستراتيجية التنافسية لطبيعة وكلفة الخدمات الطبية المقدمة في المدينة من دفع المراكز والمنشآت الطبية الخاصة والحكومية الأخرى إلى تحسين مستوى خدماتها الطبية للحفاظ على ديمومتها وهو ما سينعكس إيجابا على مستوى الخدمات الطبية المقدمة في المستشفيات والمنشآت الطبية والصحية في اليمن.

وسيتولى مهام مسؤولية إدارة مدينة الصالح الطبية كادر طبي متخصص في الحفاظ على الديمومة للمدينة.. ويفيد ممثل الشركة الاستشارية أن الشركة أعدت دراسة جدوى خاصة لتأهيل الكادر الطبي الأساسي إضافة إلى الكادر الطبي والإداري المساند .. مشيرا إلى أن المدينة الطبية ستضم حشد من الخبرات الطبية المحلية والخارجية كما ستسهم في توفير فرص عمل مجزية للكادر الطبي والصحي الوطني.

من جانبه يعتبر المهندس عبدالله الشاطر وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع مشروع مدينة الصالح الطبية أهم المشاريع الإستراتيجية في القطاع الصحي في اليمن.. مشيرا إلى أن المدينة ستسهم في تقديم مستوى مفتقد من الخدمات الطبية والصحية الأمر الذي سيحد من توجيه العملات الصعبة التى تحتاجها البلاد للحصول على خدمات طبية في الخارج.

ويؤكد الشاطر إلى أن الخطوات العملية في إنشاء المشروع قد دشنت بإعداد الدراسات المتعلقة بالجدوى الاقتصادية والمخطط الهيكلي للمدينة الطبية وهو ما سيمهد قريبا للبدء بالخطوات الإنشائية وفقا للتصاميم المعدة طبقا لأحدث التقنيات الإنشائية.. منوها بأن إنشاء مشروع مدينة الصالح الطبية يأتي في إطار الترجمة العملية والجادة لتعهدات البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية المتعلقة بتحسين نوعية الخدمات الطبية في البلاد وتطوير القطاع الصحي.

اما الدكتور عبد الولي احمد السقاف وهو احد الكوادر الطبية اليمنية المهاجرة في الخارج ويملك إلى جانب شركاء آخرين حاليا مستشفي استثماري في العاصمة الأردنية عمان " شريك مساهم فقد وصف من ناحيته التوجه لإنشاء مدينة طبية متكاملة المرافق مزوده بأحدث التجهيزات الطبية في اليمن بأنه "انجاز نوعي" سينعكس ايجابيا في تحسين مستوي الخدمات الطبية في اليمن.

وأشار إلى حجم الاستنزاف في الإمكانيات المادية التي تنجم عن توجه عشرات الآلاف من اليمنيين إلى الخارج للعلاج .. موضحا أن ما ينفقه مرتادي المستشفيات الأردنية على سبيل المثال لا الحصر من المرضى اليمنيين بلغ وفق إحصائية غير رسمية خلال العام ٢٠٠٥م ما يزيد عن (٢٠- ٥٠) مليون دولار.. فيما تشير إحصائية رسمية حكومية إلى ان كلفة العلاج في الخارج بلغت خلال العام ٢٠٠٣م ما يزيد عن " ١٨٤" مليون دولار بدون احتساب تكاليف المرافقة الطبية.

وتوقع الدكتور السقاف أن تستقطب مدينة الصالح الطبية العديد من الخبرات الطبية اليمنية الذائعة الصيت في الخارج مشددا على أهمية أن تتجه الحكومة إلى جعل هذا الصرح الطبي العملاق مساحة جذب واستقطاب للكوادر الوطنية في المجال الطبي والصحي للعودة إلى الوطن والإفادة من خبراتهم التراكمية في تطوير قطاع الخدمات الطبية والصحية في اليمن.

مكتب الصناعة في عدن يصدر قائمة بأسعار التجزئة للسلع الغذائية والاستهلاكية

عدن / عبدالجبار ثابت الشهابي:

اصدر مكتب وزارة الصناعة والتجارة بمحافظة عدن امس القائمة الثانية بمتوسط اسعار المستهلك (التجزئة) لاهم السلع الغذائية والاستهلاكية المتداولة في اسواق محافظة عدن خلال الاسبوع الثالث من شهر يونيو ٢٠٠٧م.

واشتملت القائمة على سلع : القمح والدقيق والسكر والارز والسمن والحليب المجفف والزيت والحليب السائل ومشتقاته بالاضافة الى البيض والغاز والاسمنت والحديد والاخشاب.

وتراوحت اسعار القمح بين (٣٠٠٠) ريال للكيس (امريكي) و(٣٦٠٠) ريال للكيس الاسترالي فيما تراوحت اسعار كيس الدقيق (٥٠ كيلوجراما) بين (٣٥٠٠) ريال لكيس (سنابل) و(٣١٠٠) للكيس السعودي وزن (٤٥) كيلوجراما.

وحددت القائمة اسعار السكر بين (٤٧٠٠) ريال للكيس البرازيلي (٥٠ كيلوجراما) و(٤٢٠٠) ريال للكيس الهندي بالعبوة نفسها وحددت اسعار الارز بين (٧٠٠٠) ريال لكيس الارز الباكستاني (عبدالعزيز – عبوة ٤٠ كيلوجراما) و(٣٣٠٠ ريال) للكيس الفيتنامي ٤٠ كيلوجراما) و(٤١٠٠) ريال للكيس التايلندي عبوة خمسين كيلوجراما.

وجاءت اسعار السمن بين (٤٥٥٠) ريالا لسمن القمرية (محلي) وزن ١٤X١ كجم للعبوة و(٤٣٥٠) ريالا لسمن البادية (محلي) وبالوزن نفسه و(٤٣٠٠) ريال لسمن البنت الخضراء (محلي) وبالوزن نفسه، مع وجود احجام اخرى وباسعار واوزان مختلفه من هذه الاصناف الثلاثة.

وتراوحت اسعار الحليب المجفف وزن (٢٠٥) كجم بين ٢٩٥٠ ريالا لعلبة النيدو و٢٤٠٠ ريال للدانو و٢٥٠٠ ريال لعلبة انكر و٢٦٥٠ ريالا لعلبة كليم فيما تراوحت اسعار الزيت وزن ٢٠٥ بين ٧٥٠ ريالا لصفيحة شيف و٦٠٠ ريال لصفيحة بالما وبلغ سعر صفيحة شيف وزن ٥١ لترا ٣٨٥٠ ريالا.

وحددت القائمة اسعار طبق البيض بـ (٤٥٠) ريالا، ودبة الغاز (١١ك) بـ (٤٠٠) ريال في معارض المؤسسة، وكيس الاسمنت (البرح) عبوة ٥٠ ك بـ (١٠٥٠) ريالا، وطن الحديد (١٠ ملي) بـ ١٢٥٠٠٠ ريال وطن الحديد (١٢ ملي) بـ ١١٢٠٠٠ ريال وطن الحديد (١٤ ملي) بـ ١١٦٠٠٠ ريال وطن الحديد (١٦ ملي) بـ ١٢٥٠٠٠ ريال، والطن المتري من الاخشاب الماليزية بـ ١٧٥٠٠٠ ريال والطن المتري من الخشب السويدي بـ ٩٨٠٠٠ ريال.

بحث أوضاع اللاجئين في مخيم خرز

الحوطة / عادل محمد قائد

تصوير / اياد البيسه

بحث الأخ عبدالوهاب يحيى الدرة محافظ محافظة لحج مع السيد سعدو أكرم قول مدير مكتب عدن للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي زار محافظة لحج أمس الجوانب الخدمية والأمنية والصحية والتربوية وتوفير المياه للاجئين في مخيم خرز في محافظة لحج .

وفي اللقاء التعارفي الذي جمع الأخ المحافظ بالسيد سعدو أمس تم التأكيد على أهمية توفير كافة الخدمات التي تؤمن استقرار الحياة في المخيم .

وقد أكد الأخ عبدالوهاب يحيى الدرة في هذا اللقاء بأن قيادة السلطة المحلية لن تألوا جهداً من أجل توفير الجوانب الإنسانية للاجئين في مخيم خرز في محافظة لحج .

وأعرب عن أمله في أن تتظافر الجهود لحل المشاكل والإشكاليات في المخيم .. وقال بإمكاننا من خلال التواصل وبالشفافية والوضوح التواصل إلى حلول لهذه الإشكاليات .. وأكد أن قيادة المحافظة تنظر للاجئين من جانب إنساني وتمنى الأخ محافظ محافظة لحج لمدير مكتب عدن للمفوضية التوفيق في مهامه .

وكان السيد سعدو قد عبر عن سعادته بهذا اللقاء للحديث عن هموم وصعوبات إخواننا اللاجئين في مخيم اللاجئين .

وأكد استعداده بالتعاون مع السلطة المحلية على العمل لتحسين أوضاع اللاجئين .

حضر اللقاء عدد من قيادة المحافظة والجهات ذات العلاقة .